مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/4

العمارة والدولة المركزية

نحـو سياسة عراقيـة للهويـة العمرانيـة

علي عبد الهادي المعموري

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العمارة والدولة المركزية: نحو سياسة عراقية للهوية العمرانية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

علي عبد الهادي المعموري / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

مدخل

لا تتشكل الهوية الوطنية من سردية التاريخ المشترك أو اللغة أو الرموز السياسية والثقافية وحدها، بل تتكون كذلك من جملة واسعة من التفاصيل المادية التي تحيط بالفرد وتمنحه شعوراً بالألفة والانتماء إلى مكان محدد ومجتمع بعينه، فالمدن وشوارعها وساحاتها ومبانيها العامة ومساكنها ليست مجرد حيز مادي تجري داخله الحياة الاجتماعية، بل هي جزء من الذاكرة الجمعية ووسيلة من وسائل التعبير عن هوية المجتمع والدولة، وعن الطريقة التي ينظر بها مجتمع ما إلى نفسه، ويرغب في أن يراه الآخرون من خلالها.

ومع تأسيس الدولة العراقية الحديثة، أخذت العلاقة بين الدولة والعمارة بُعداً مختلفاً، فبغداد لم تعد مركزاً سياسياً وإدارياً فحسب، وإنما أصبحت مركزاً لتجمع مؤسسات الدولة والثروة والنخب السياسية والثقافية والمهنية، والنافذة الرئيسة التي تدخل عبرها اتجاهات التحديث إلى البلاد، ومن هذا الموقع أخذت العاصمة تنتج أنماطاً في البناء والحياة الحضرية تنتقل بدرجات متفاوتة إلى بقية المدن العراقية، ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، في تحولات العمارة السكنية خلال القرن العشرين؛ من منازل النخب المبنية بالطابوق البغدادي والخشب والجسور الحديدية، إلى انتشار الخرسانة المسلحة والواجهات المكسوّة والشرفات والعناصر الحديدية مع اتساع الطبقة الوسطى وزيادة موارد الدولة وتوسع جهازها البيروقراطي، ثم انتقال كثير من هذه الأنماط من بغداد إلى مدن عراقية أخرى.

ولا يعني هذا أن الدولة كانت تصمم بصورة مباشرة كل هذه التحولات، أو أن المحافظات كانت تتلقى النموذج البغدادي بصورة سلبية، فالعمارة نتاج عوامل أكثر تعقيداً من القرار السياسي المباشر، تتداخل فيها السوق والتكنولوجيا والمواد المتاحة والمناخ والذوق الاجتماعي وحركة المهندسين والمقاولين وأنماط توزيع الأراضي والثروة، إلا أن الدولة المركزية كانت توفر الإطار الذي تتحرك داخله هذه العوامل، وكان تمركز الموارد والمؤسسات والنخب في

العاصمة يمنح بغداد قدرة كبيرة على إنتاج النموذج ونشره، بهذه الكيفية يمكن قراءة العمارة، إلى جانب دلالاتها الفنية والاجتماعية، بوصفها أحد المؤشرات المادية على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين المركز والأطراف.

ومن هذا المدخل، تتصل الهوية العمرانية بمقتربات الأمن الوطني، إذا جرى فهم الأمن بمفهوم يتجاوز حماية الحدود ومواجهة التهديدات العسكرية إلى المحافظة على تماسك المجتمع وقدرته على إعادة إنتاج هويته وشعوره بالانتماء إلى المجال السياسي المشترك، ولا يعني ذلك تحميل العمارة وظيفة أمنية مباشرة أو افتراض أن التصميم الحضري قادر بذاته على معالجة مشكلات الهوية والانقسام الاجتماعي، وإنما النظر إليه بوصفه واحداً من جملة عناصر تراكمية تسهم في بناء الذاكرة الجمعية وتعزيز الانتماء المكاني وحضور الدولة الرمزي، وهي جميعاً عناصر تدخل بدرجات متفاوتة في تكوين التماسك المجتمعي الذي يمثل أحد المرتكزات الداخلية للأمن الوطني.

على هذا الأساس، تبحث هذه الورقة العلاقة بين العمارة والدولة المركزية في العراق، وتحولات قدرة الدولة والعاصمة على إنتاج النموذج العمراني خلال مراحل مختلفة من تاريخ الدولة الحديثة، وصولاً إلى حالة التشظي المعماري الراهنة. كما تحاول الإجابة عن سؤال أكثر ارتباطاً بالمستقبل، مفاده: كيف يمكن بناء سياسة عراقية للهوية العمرانية لا تقوم على استنساخ الماضي، ولا على فرض طراز معماري موحد على مدن مختلفة، وإنما تستخلص من التاريخ والبيئة والذاكرة والتنوع المحلي عناصر قادرة على إنتاج عمارة عراقية معاصرة يمكن التعرف إليها، وتحويل المجال العمراني إلى أحد المكمّلات المادية للهوية الوطنية وأدوات السياسة الرمزية المعززة للتماسك الاجتماعي والأمن الوطني؟

أولاً: العمارة بوصفها تعبيراً عن الدولة والهوية

لا تؤدي العمارة وظيفة نفعية تقتصر على توفير الحيز الذي تجري داخله النشاطات الإنسانية وحسب، ولا يمكن اختزال المدينة في مجموعة من المباني والطرق والمنشآت التي تستجيب لحاجات السكان المادية، فالإنسان لا يسكن المكان فحسب، وإنما يمنحه المعنى، ثم يعيد المكان، مع مرور الزمن، إنتاج جانب من هوية الإنسان نفسه، ومن خلال هذا التفاعل المتراكم تتحول المدن والمباني والشوارع والساحات إلى مستودعات للذاكرة، وإلى علامات يستطيع الأفراد والجماعات التعرّف من خلالها إلى المكان الذي ينتمون إليه وتمييزه عن غيره.

لهذا، كانت العمارة منذ ظهور التجمعات السياسية الكبرى وثيقة الصلة بالسلطة، فالدول والإمبراطوريات والجماعات السياسية لم تكتفِ بإدارة المجال الذي تسيطر عليه، وإنما سعت إلى ترك علاماتها عليه، ابتداءً من القصور والمعابد والأسوار، وصولاً إلى مباني الدولة الحديثة ومحاكمها وبرلماناتها وجامعاتها ومحطات قطاراتها وساحاتها ونصبها التذكارية، ولا يتعلق الأمر دائماً برغبة واعية في الدعاية السياسية؛ فحتى المبنى الذي ينشأ لأغراض وظيفية بحتة يكشف، في تصميمه وحجمه وموقعه وعلاقته بالمجال المحيط، جانباً من طبيعة السلطة والمجتمع اللذين أنتجاه.

المجال العام والدولة

لا يكون المجال العام محايداً تماماً فاختيار الدولة لموقع مبنى البرلمان أو تصميم المحكمة، أو شكل الساحة المركزية، أو أسماء الشوارع، أو النصب التي تتوسطها أو طريقة التعامل مع ضفاف النهر، كلها قرارات تتجاوز الوظيفة المباشرة لتساهم في صياغة صورة المجتمع عن نفسه، وحتى عندما لا تقصد الدولة إنتاج رسالة رمزية، فإن ما تبنيه وما تهمله وما

تزيله من المدينة يكتسب، بمرور الزمن، معنى سياسياً واجتماعياً.

كما أن مقدار حضور المجال العام ونوعيته يكشفان شيئاً من طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، فالمدينة التي تضم فضاءات عامة جيدة ومفتوحة وقابلة للاستخدام المشترك تقدم نموذجاً مختلفاً عن مدينة تهيمن عليها الملكيات الخاصة والجدران والحواجز والفراغات المهملة، وفي الحالة الثانية لا تكون المشكلة جمالية فقط، وإنما تتراجع الأماكن التي يمارس فيها السكان وجودهم بوصفهم أعضاء في مجتمع مديني مشترك، لمصلحة فضاءات أكثر انغلاقاً تحددها القدرة الاقتصادية أو الانتماءات الاجتماعية الخاصة.

العمارة والسلطة

يمكن التمييز بين عمارة السلطة وعمارة الدولة، الأولى قد تسعى إلى تمجيد الحاكم أو النظام السياسي القائم، ويمكن أن تزول دلالتها أو تصبح موضع نزاع بزواله، أما الثانية فتحاول إنتاج رموز أكثر دواماً تتصل بالدولة والمجتمع والتاريخ المشترك، وتتجاوز الحكومات والأشخاص، وهذا التمييز شديد الأهمية في المجتمعات التي تعرضت لتغيرات سياسية متكررة، إذ ينبغي ألا تتحول محاولة بناء هوية عمرانية وطنية إلى إعادة إنتاج العمارة الدعائية أو إلى وضع رموز السلطة السياسية المؤقتة على المجال العام.

وتكتسب هذه العملية أهمية أكبر حين تتكرر بعض العناصر عبر فضاء وطني واسع. وليس المقصود هنا استنساخ مبنى واحد في جميع المدن، وإنما ظهور لغة بصرية مشتركة تسمح بوجود اختلافات محلية واسعة داخل إطار يمكن التعرف عليه، فالهوية العمرانية الناضجة لا تحتاج إلى التطابق، تماماً كما لا تتطلب الهوية الوطنية أن تكون مدن الدولة وجماعاتها متشابهة.

ومن ثم ينبغي التفريق بين التوحيد المعماري وبين الهوية المعمارية، الأول يقوم على التكرار وفرض نموذج واحد، بينما تستطيع الثانية أن تقوم على القرابة بين نماذج متعددة وقد تكون المواد المحلية، وطريقة التعامل مع المناخ والنسب وعلاقة المبنى بالشارع واستخدام الظل وطبيعة الفضاءات الانتقالية والحرف والمواد والألوان، أكثر أهمية في إنتاج هذه القرابة من النقل المباشر لعنصر تراثي محدد.

من هوية المكان إلى الهوية الوطنية

تصبح هذه العلاقة أكثر تعقيداً في الدول ذات التنوع التاريخي والثقافي الواسع، ومنها العراق، فلا يمكن بناء الهوية العمرانية العراقية على تحويل نموذج بغداد أو أي مدينة أخرى إلى قالب ينبغي تعميمه على البلاد، كما لا يمكن اختزال العراق في حقبة حضارية واحدة، سواء كانت سومرية، أو بابلية، أو آشورية، أو عباسية، أو إسلامية حديثة، إن محاولة اختيار طبقة واحدة وتحويلها إلى تمثيل كامل للهوية تعني بالضرورة استبعاد طبقات أخرى من التاريخ والمجتمع.

ومن هذا المنظور يمكن إدراج العمارة ضمن نطاق أوسع من السياسات التي تستخدمها الدولة لإنتاج المعنى، أو ما يمكن تسميته بالسياسات الرمزية (Symbolic Policy) فالدولة لا تعمل من خلال توزيع الموارد وفرض القوانين فقط، وإنما تنتج أيضاً تصورات عن المجتمع وتاريخه ومستقبله، وتستخدم في ذلك المناهج والأعياد الوطنية والمتاحف والنصب والأسماء والطقوس الرسمية، فضلاً عن المباني والفضاءات العامة.

وهنا أيضاً ينبغي التمييز بين السياسة الرمزية وبين الدعاية، فالدعاية تحاول إقناع المجتمع برسالة سياسية مباشرة، بينما يمكن للسياسة الرمزية الناجحة أن تخلق إطاراً يشعر فيه الأفراد بالألفة والانتماء من دون تلقينهم معنى محدداً، والهدف من بناء هوية عمرانية

عراقية بهذا المعنى، لن يكون وضع الدولة شعاراتها على المباني، وإنما أن تجعل المجال العام نفسه أكثر اتصالاً بالمكان والتاريخ والمجتمع الذي ينتمي إليه.

ومن هنا تنطلق الورقة من افتراض أن الهوية العمرانية تمثل أحد المكملات المادية للهوية الوطنية، وأن إدارة الدولة للمجال العمراني يمكن أن تتحول، إذا قامت على فهم للتنوع التاريخي والمحلي، من نشاط خدمي وتنظيمي محض إلى سياسة رمزية تسهم في بناء الانتماء والتماسك المجتمعي، ومن خلالهما في تعزيز بعض المرتكزات غير العسكرية للأمن الوطني.

ولا تقود هذه الفرضية إلى الدعوة لاستحداث طراز رسمي للدولة العراقية، وإنما إلى السؤال عن الكيفية التي تستطيع بها الدولة استعادة دورها في تنظيم وإنتاج المجال العام، وتحديد العناصر التي ينبغي الحفاظ عليها، وتشجيع العمارة الجديدة على تطوير لغة عراقية معاصرة، وترك المجال في الوقت نفسه للهويات المحلية كي تعبر عن نفسها، فالمشكلة التي تواجه العراق ليست في غياب الماضي المعماري، فهو يمتلك فائضاً من التاريخ والرموز، وإنما في ضعف القدرة على تحويل هذا الإرث المتعدد إلى مورد لإنتاج الحاضر والمستقبل.

ثانياً: العمارة والدولة المركزية في العراق

لم تبدأ علاقة العمارة بالدولة في العراق مع تأسيس الدولة الحديثة، بطبيعة الحال، فالعمران في بلاد الرافدين ارتبط منذ أقدم العصور بتنظيم السلطة والموارد والمياه والمدن، غير أن تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينيات القرن العشرين أوجد إطاراً سياسياً وإدارياً جديداً أعاد ترتيب العلاقة بين المدن العراقية، ومنح بغداد موقعاً مختلفاً عما كان لها في المراحل السابقة، فقد أصبحت العاصمة مركز المؤسسات السيادية والإدارة العليا، ومكان تجمع جزء مهم من النخب السياسية والاقتصادية والثقافية والمهنية، كما أصبحت البوابة الرئيسة لاتصال الدولة الحديثة بالعالم الخارجي.

ولم يكن لهذا التمركز أثر سياسي وإداري فحسب، بل كانت له نتائج اجتماعية وثقافية وعمرانية أيضاً، فالعاصمة التي تستقطب كبار موظفي الدولة والسياسيين والتجار وأصحاب المهن الحديثة والبعثات الأجنبية والمهندسين، وتتركز فيها المؤسسات التعليمية والإدارية والمالية، تصبح، بطبيعة الحال، أكثر قدرة على استقبال التحولات الجديدة وإعادة إنتاجها محلياً، ثم نقلها إلى بقية أجزاء الدولة.

بغداد وإنتاج النموذج

كانت المسافة بين العاصمة وبقية المدن قبل الثورة المعاصرة في الاتصالات وانتشار وسائل الإعلام الرقمية، أكبر بكثير مما هي عليه اليوم، ولم يكن الفرد في مدينة عراقية أخرى متصلاً بصورة مباشرة ومتواصلة بالعواصم والأسواق العالمية، بل كانت نسبة مهمة من الجديد الذي يصل إليه تمر أولاً عبر بغداد، سواء كان هذا الجديد سياسياً أو ثقافياً أو استهلاكياً أو تقنياً، ومن هنا اكتسبت العاصمة قدرة على إنتاج أنماط قابلة للتقليد، فاللغة والسلوك والملابس والسلع وأساليب الترفيه، إلى جانب العمارة وأنماط السكن، كانت تنتقل

في جزء منها عبر مركز سياسي واجتماعي يمتلك كثافة أعلى من الثروة والسلطة والاتصال بالخارج.

ولا يعني ذلك أن بغداد كانت تنتج كل ما ينتشر في العراق، أو أن المدن العراقية كانت مجرد أطراف تستقبل منها النموذج دون مقاومة أو تعديل. فالموصل والبصرة والنجف وكربلاء ومدن كردستان وغيرها كانت تمتلك شخصيات ثقافية وعمرانية واجتماعية خاصة، كما احتفظ بعضها بعلاقات إقليمية وعابرة للحدود لا تمر ببغداد بالضرورة، لكن قيام الدولة الحديثة وما رافقه من توسع تدريجي لجهازها الإداري خلق مجالاً وطنياً أكثر ترابطاً، أصبحت بغداد تحتل مركزه.

وهنا تصبح العمارة مثالاً مناسباً لرصد هذا التحول؛ لأن انتقال النموذج المعماري أبطأ من انتقال الموضة أو اللغة، ويتطلب موارد ومواد وتقنيات ومهندسين ومقاولين وأرضاً وسياسات إسكان. فإذا أمكن ملاحظة انتقال أنماط بنائية متشابهة من المركز إلى عدد من المدن، فإن ذلك لا يعبّر عن انتقال الذوق فقط، وإنما عن وجود شبكات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية تجعل هذا الانتقال ممكناً.

العمارة والنخبة في الدولة العراقية المبكرة

خلال العقود الأولى من عمر الدولة الحديثة كان البناء الحديث مرتفع الكلفة نسبياً قياساً بدخل غالبية السكان، كما كانت الطبقات القادرة على بناء المنازل الكبيرة أو الاستفادة من التقنيات والمواد الحديثة محدودة العدد، وتركز جزء مهم من هؤلاء في بغداد: سياسيون، كبار موظفين، تجار، ملاك وأصحاب مهن عليا، إضافة إلى شخصيات جاءت من مدن أخرى بحكم ارتباطها بأجهزة الدولة أو السوق المركزية، ولهذا ظهرت في بعض أحياء بغداد ومناطقها التي سكنتها النخب أنماط سكنية أصبحت جزءاً من صورة العاصمة في النصف

الأول من القرن العشرين، ويلاحظ في عدد منها استمرار الاستخدام البارز للطابوق في الواجهات الخارجية، والأبواب والشبابيك الخشبية، وبعض تقنيات التسقيف التي سبقت الانتشار الواسع للخرسانة المسلحة، مع تنوع كبير بطبيعة الحال في التصاميم ومستوى الفخامة.

ولا ينبغي التعامل مع هذه المنازل باعتبارها طرازاً رسمياً فرضته الدولة، بل باعتبارها نتيجة بيئة اجتماعية واقتصادية كانت الدولة الحديثة أحد أهم منتجيها، فقد خلقت العاصمة سوقاً للنخب الجديدة، ومراكز للعمل والثراء والمكانة، وأصبحت ملكية المنزل وموقعه وتصميمه أحد أشكال التعبير عن الارتقاء الاجتماعي.

من عمارة النخبة إلى عمارة الطبقة الوسطى

حدث التحول الأهم عندما بدأت قاعدة المستفيدين من الدولة الحديثة تتسع، ومع نمو الجهاز الإداري، وتوسع التعليم، وزيادة أعداد الموظفين وأصحاب المهن، وتحسن موارد الدولة، وتوسع توزيع الأراضي والإسكان وشبكات الطرق والخدمات، بدأت طبقة وسطى حضرية أكثر عدداً في الظهور، وتنعكس هذه التحولات بوضوح على السكن، فالعمارة هنا لم تعد امتيازاً لمجموعة صغيرة تستطيع تشييد منزل كبير ومميز، وإنما أصبحت عملية البناء نفسها جزءاً من مشروع الارتقاء الاجتماعي لشرائح واسعة عبر عملية امتلاك قطعة أرض ثم بناء منزل عائلي ثم تحسينه مع الوقت.

ومع اتساع استخدام الخرسانة المسلحة ومواد البناء الحديثة، ظهرت أشكال سكنية جديدة يمكن ملاحظتها في أحياء عديدة من بغداد ثم في مدن عراقية أخرى. وقد تميز عدد من هذه المنازل بالشرفات الخرسانية البارزة، والأبواب والشبابيك الحديدية، والواجهات المكسوة بالإسمنت والمطلية بألوان متقاربة، إلى جانب عناصر شكلية تكررت بدرجات متفاوتة.

وليس المهم تحديد اسم معماري جامع لهذا النمط بقدر ما يهم الانتشار الاجتماعي والجغرافي للنموذج، فما كان في مرحلة سابقة مرتبطاً بالنخبة تحول إلى بناء يمكن للموظف والتاجر وصاحب المهنة أن يطمح إليه، وأصبحت صورة البيت الحديث قابلة للتداول على نطاق أوسع، ومن هنا تبدأ العلاقة بين الدولة والعمارة بالظهور بصورة أكثر وضوحاً، فالدولة لم تكن، بالضرورة، ترسم مخطط كل منزل، لكنها أنتجت الشروط التي سمحت بانتشاره، مثل الراتب والوظيفة المستقرة والأرض والطريق والكهرباء والماء والقروض أو أشكال الدعم، ومؤسسات التخطيط والبلديات، وشبكات توريد مواد البناء. ولهذا يمكن القول إن صعود الطبقة الوسطى العراقية كان له وجه معماري واضح.

انتقال النموذج إلى المحافظات

مع ازدياد قدرة الدولة على اختراق المجال الوطني، لم تعد آثار التحديث مقتصرة على العاصمة، فالوزارات تمتلك فروعاً في المحافظات، والمدارس تبنى وفق برامج حكومية متقاربة، والموظفون ينتقلون بين المدن، والمهندسون والمقاولون يعملون في أكثر من محافظة، والمواد والتقنيات تنتشر عبر السوق الوطنية، والطرق تجعل الحركة بين المدن أكثر سهولة.

ضمن هذا السياق يمكن فهم انتشار أنماط متقاربة من البناء في عدد من المدن العراقية. فالعناصر التي تظهر أولاً بكثافة في بغداد، أو تصبح فيها مرتبطة بصورة البيت الحديث لتجد طريقها لاحقاً إلى مدن أخرى، ولكنها تصل إليها غالباً بعد أن تتعرض للتعديل وفق الذوق المحلي والإمكانات الاقتصادية وظروف البيئة.

وتزداد دلالة هذه الظاهرة حين تظهر في مدن ذات هوية محلية قوية، فالنجف على سبيل المثال احتفظت طويلاً بمجال اجتماعي وثقافي شديد الخصوصية، وبقدرة واضحة على

إعادة تفسير العناصر الوافدة وفق منظومتها المحلية، ومع ذلك دخلت إليها أشكال البناء السكني الحديث المنتشرة في بغداد ومدن أخرى، والأدق ألا نفهم الأمر باعتباره انتصار العاصمة على المدينة المحلية، بل باعتباره مثالاً على التفاعل بين مستويين: مستوى وطني تنتجه الدولة والسوق وشبكات التحديث، ومستوى محلي يعيد صياغة هذا النموذج وفق شروطه الخاصة.

مؤسسات الدولة وتوحيد المجال العمراني

لا ينبغي حصر العلاقة بين المركزية والعمارة في البيوت الخاصة، فقد كان الدور الأكثر مباشرة للدولة ظاهراً في المؤسسات العامة وشبكات البنية التحتية، فالدولة الحديثة أعادت تشكيل المجال من خلال الطرق والجسور والسكك والمباني الإدارية والمدارس والمستشفيات والجامعات والإسكان والمرافق الخدمية، وكانت هذه المنشآت تؤدي فضلاً عن وظائفها المباشرة دوراً في جعل أجزاء متباعدة من العراق تدخل في تجربة مؤسسية ومادية متقاربة.

وهنا تكتسب فكرة توحيد المجال العمراني معناها الحقيقي، فالدولة لا توحّد الأرض بمجرد ترسيم الحدود، وإنما بتحويل هذه الأرض إلى شبكة من الطرق والمؤسسات والخدمات والمعايير التي تجعل الانتقال من منطقة إلى أخرى انتقالاً داخل فضاء سياسي واحد، ومن ثم، فإن المركزية لا ينبغي فهمها هنا بالمعنى الإداري الضيق، أي صدور القرارات من بغداد، وإنما باعتبارها قدرة الدولة على إنتاج معايير وانتظام يتكرر عبر الإقليم الوطني.

ومع زيادة الموارد النفطية واتساع قدرة الدولة المالية، اكتسبت هذه العملية قوة أكبر، فالريع النفطي لم يعزّز جهاز الدولة فقط، بل زاد قدرتها على إعادة تشكيل المكان نفسه من خلال شق الشوارع وبناء الأحياء والمنشآت الكبرى وتمويل الإسكان وتطوير المؤسسات، ومن الممكن قراءة هذا المسار من منظور أوسع يتعلق بقدرة الدولة على النفاذ إلى المجتمع

والإقليم، فوجود مبنى وزارة ضخم في العاصمة يعبّر عن قدرة مختلفة عن وجود مدارس وطرق ومؤسسات ومساكن وخدمات تصل إلى المدن الصغيرة والبلدات؛ الأول يعكس تمركز السلطة، أما الثاني فيكشف عن قدرتها التحتية على الوصول. ومن هذه الزاوية يمكن أن تصبح العمارة والعمران مؤشراً على الفرق بين قوة الدولة في مركزها وبين قدرتها على تنظيم المجال الوطني.

هذه الجدلية سببت تداخل ثلاث مسارات:

1. تمركز السلطة والثروة في بغداد.
2. اتساع الطبقة الوسطى المرتبطة بالدولة.
3. واتساع القوة التنظيمية للدولة في المحافظات.

ومن تفاعل هذه المسارات نشأ قدر من التشابه العمراني، لم يكن ناتجاً عن قرار مركزي واحد بقدر ما كان تعبيراً مادياً عن دولة تزداد حضوراً داخل المجتمع.

ولهذا تمثل تجربة الدولة العراقية الحديثة حالة مهمة لفهم الصلة بين العمران وبناء المجال الوطني، فالدولة لم تنتج هوية عمرانية عراقية وفق استراتيجية معلنة ومتكاملة، لكنها ساهمت من خلال مركزتيها ومؤسساتها وتوزيع مواردها وحركة نخبها، في ظهور مجال مادي يمتلك قدراً من السمات المشتركة، وكانت بغداد مركز هذه العملية وأهم مصادر النموذج فيها.

وهذه الخلاصة مهمة لفهم التحول اللاحق؛ لأن السؤال الذي تطرحه العقود الأخيرة ليس لماذا أصبحت العمارة العراقية أكثر تنوعاً فحسب، وإنما ماذا حدث عندما ضعفت الآليات التي كانت تنتج ذلك المشترك؟

ثالثا: من المركزية العمرانية إلى التشظي المعماري بعد 2003

بدأت قدرة الدولة العراقية على إنتاج مجال عمراني متماسك بالتراجع منذ الثمانينيات، بفعل الحرب ثم العقوبات الاقتصادية في التسعينات، وما رافقهما من تراجع الاستثمار العام وإضعاف الطبقة الوسطى والمؤسسات التنظيمية، غير أن التحول الأعمق وقع بعد عام 2003، حين تغيرت بنية الدولة والاقتصاد ومراكز القوة، واتسع دور القطاع الخاص والسوق العقارية، بالتزامن مع ضعف أدوات التخطيط والرقابة البلدية.

في النموذج السابق كانت حركة التأثير، بصورة مبسطة، أقرب إلى أن يكون مرتكز على العامرة العالمية المنتقلة الى بغداد، ومنها الى المحافظات، أما اليوم فقد أصبح الاتصال شبكياً؛ فالمستثمر والمواطن والمعماري في أربيل أو النجف أو البصرة يستطيع الوصول مباشرة إلى نماذج البناء في إسطنبول أو دبي أو طهران أو غيرها، واستيراد المواد والتقنيات والتصورات من دون المرور بالعاصمة، وهذا التحول ليس سلبياً بذاته، فهو يتيح تنوعاً أكبر ويحرر المدن من هيمنة نموذج واحد، غير أن المشكلة أن هذا الانفتاح ترافق مع ضعف الإطار القادر على تنظيمه، فتحول التنوع في كثير من الأحيان إلى تشظٍّ بصري وعمراني.

كما أدى صعود سوق العقار إلى تغليب القيمة التجارية للأرض على القيمة المعمارية للمكان، فالمبنى صار يُقيّم في حالات كثيرة بحساب قدرته على تحقيق أعلى استثمار ممكن للمساحة، بينما تراجعت اعتبارات علاقته بالشارع والحي والمشهد الحضري، ومن هنا ظهرت واجهات ومواد وأشكال تنتشر سريعاً ثم تختفي لتحل محلها موضات أخرى، من الزجاج والألمنيوم إلى الاكسائات والألوان والزخارف المستوردة، من دون أن تنشأ بينها وبين البيئة المحلية علاقة حقيقية، ولا تكمن المشكلة في استخدام مواد حديثة أو استيراد تقنيات أجنبية؛ فالعمارة العراقية كانت دائماً نتاج تفاعل مع الخارج، المشكلة هي فقدان القدرة على إعادة صياغة الوافد محلياً.

وتكشف العمارة الحكومية نفسها جانباً من هذه الأزمة، فحين تفقد الدولة قدرتها على إنتاج مبانٍ عامة ذات جودة واستمرارية ورمزية، فإنها تفقد أحد أشكال حضورها المادي في حياة المواطنين، ولا يعني ذلك العودة إلى العمارة الضخمة أو الاستعراضية، بل استعادة فكرة أن المدرسة والمحكمة والجامعة والمستشفى والمكتبة مبانٍ عامة ينبغي أن تعبر عن جدية المؤسسة واحترامها للمكان.

لهذا يمكن القول إن التشظي المعماري بعد 2003 ليس مجرد أزمة ذوق، وإنما انعكاس لتحولات أوسع، منها تعدد مراكز القوة، وتغير توزيع الثروة، وصعود السوق، وضعف التخطيط، وانفتاح المجتمع المباشر على العالم، لكن فقدان المرجعية لا يعني فقدان الهوية نهائياً، فما تزال المدن العراقية تحتفظ بذاكرتها وموادها ومناخها وأنسجتها وعادات استخدامها للمكان، والمشكلة الأساسية هي غياب السياسة القادرة على تحويل هذه العناصر إلى أساس لعمارة معاصرة.

رابعا: هل توجد هوية عمرانية عراقية؟

يبدأ البحث عن الهوية العمرانية العراقية من الاعتراف بأنه لا يوجد طراز واحد يستطيع تمثيل العراق كله، فبغداد ليست النجف، والنجف ليست الموصل، والموصل ليست البصرة، وأربيل ليست الناصرية، وقد أنتج اختلاف البيئة والمناخ والتاريخ والاقتصاد والتركيب الاجتماعي لكل مدينة أشكالاً مختلفة من العمران.

لذلك فإن محاولة تعريف الهوية العراقية من خلال مجموعة عناصر شكلية ثابتة ستقود غالباً إلى صناعة هوية مصطنعة، فالقوس أو الشناشيل أو الطابوق أو الزخارف الإسلامية لا تصبح بمجرد تكرارها تعبيراً عن هوية عراقية، الأدق أن ننظر إلى العراق بوصفه تراكماً من الطبقات العمرانية، فهناك إرث حضارات بلاد الرافدين، والمدن الإسلامية، والعثمانية،

وعمارة الدولة الحديثة، وتحولات النصف الثاني من القرن العشرين، وصولاً إلى العمارة الراهنة، وكل طبقة أضافت شيئاً من دون أن تلغي ما سبقها بالكامل.

ومن هنا يمكن تعريف الهوية العمرانية العراقية باعتبارها وحدة متعددة الطبقات والمراكز، أي أن الهوية الوطنية لا تلغي الهويات المحلية، وإنما تنشأ من اجتماعها داخل إطار مشترك، وتستطيع بعض المبادئ أن تؤسس لهذه العائلة العمرانية، مثل العلاقة بالمناخ والظل، والمواد المناسبة للبيئة، والتعامل مع الماء، وطبيعة الانتقال بين المجال العام والخاص، واحترام النسيج التاريخي، فضلاً عن تجربة الدولة الحديثة نفسها التي أصبحت جزءاً من الذاكرة العراقية.

إن المباني التي شيدت في ثلاثينيات أو خمسينيات أو سبعينيات القرن الماضي ليست أقل عراقية لمجرد أنها حديثة، وقد أصبحت أجزاء من بغداد والموصل والبصرة وغيرها شاهداً على تاريخ المجتمع والدولة الحديثة، ومن الخطأ حصر التراث فيما هو أقدم فقط.

نفترض هنا أن الهوية لا تكون شكلاً، بل علاقة بين المبنى والمكان، وقد يكون مبنى معاصر من الخرسانة والزجاج أكثر انتماءً إلى بيئته من مبنى مغطى بالأقواس والزخارف التراثية إذا كان الأول يستجيب للمناخ والشارع والمجتمع بينما يكتفي الثاني باستعارة صورة الماضي، وهذا يقود إلى إمكانية تأسيس مفهوم العائلة المعمارية العراقية الذي يعني مجموعة من العمارات المختلفة التي لا تتطابق شكلياً، لكنها تشترك في مجموعة من المبادئ التي تجعلها متصلة بالبيئة والذاكرة والمجتمع.

السؤال، إذن، ليس: كيف نجعل العمارة الجديدة تشبه الماضي؟ بل كيف نبني اليوم بطريقة يستطيع المستقبل أن يتعرف إليها بوصفها امتداداً للعراق؟

خامسا: الهوية العمرانية والأمن الوطني

لا تصبح العمارة قضية أمن وطني بمعناها المباشر، ولا يستطيع مبنى أو ساحة أن يعالج الانقسام السياسي أو ضعف المؤسسات، لكن مفهوم الأمن الوطني المعاصر يتضمن إلى جانب عناصر القوة التقليدية، التماسك الاجتماعي والشرعية والهوية المشتركة والقدرة على تحمل الأزمات.

ومن هذه الزاوية يمكن رسم العلاقة على نحو يتضمن عناصر المكان والذاكرة والانتماء والهوية المشتركة التي تقود الى التماسك الاجتماعي والمرونة المجتمعية المرتبطة بالأمن الوطني، فالانتماء إلى الوطن يبدأ غالباً من أماكن أصغر وأكثر قرباً: البيت والحي والمدرسة والشارع والمدينة، وعندما ترتبط هذه الأماكن بالخبرة اليومية والذاكرة تتحول إلى جزء من علاقة الفرد بالمجتمع الأوسع.

وتؤدي العمارة دوراً خاصاً في حفظ الذاكرة، لأنها تمنح الزمن شكلاً مادياً، فالمدينة تسمح للإنسان بأن يعيش وسط طبقات من تاريخ مجتمعه لا أن يقرأ عنها فقط، ولهذا لا تمثل خسارة المعالم والأحياء التاريخية خسارة جمالية فحسب، وإنما قد تكون محواً لأجزاء من الذاكرة الجمعية، لكن بناء الهوية الوطنية يتطلب تجاوز حدود الذاكرة المحلية، بحيث يشعر العراقي بأن تراث الموصل أو البصرة أو النجف أو أربيل جزء من رصيده الوطني، وإن لم يكن من أبناء تلك المدينة، وهنا تستطيع الدولة أن تساهم في بناء ذاكرة وطنية متعددة المراكز، تعترف بخصوصيات المدن وتضعها في الوقت نفسه ضمن سردية عراقية أوسع.

كما يمثل الفضاء العام أحد أهم مواضع إنتاج المشترك، فالشارع والساحة والحديقة والجامعة والمكتبة وضفة النهر توفر أماكن يستطيع فيها المواطنون المختلفون أن يوجدوا معاً خارج الفضاءات العائلية والطائفية والقومية الخاصة، ولهذا يمكن التعامل مع الفضاء العام الجيد

بوصفه بنية تحتية للتعايش، من دون المبالغة في أثره؛ فهو لا ينهي الانقسامات، لكنه يوفر المجال الذي يمكن أن تتكون فيه خبرات مشتركة.

ويختبر المواطن الدولة كذلك من خلال المدينة: الطريق والرصيف والمدرسة والمستشفى والحديقة والمبنى الحكومي، فالدولة لا تظهر في الدستور والمؤسسات العليا فقط، وإنما في نوعية المجال الذي تنظمه وتقدمه لمواطنيها، وفي مجتمع شديد التنوع كالعراق تكتسب هذه الوظيفة أهمية أكبر، فالعائلة والعشيرة والطائفة والقومية والمؤسسة الدينية توفر دوائر انتماء قوية، بينما تحتاج الدولة إلى إنتاج فضاءات ومؤسسات يستطيع المواطن استخدامها بصفته العامة.

ومن هنا تدخل الهوية العمرانية ضمن الأمن الوطني بوصفها مورداً مكملاً يساعد على تعزيز الانتماء والذاكرة والتماسك والمرونة المجتمعية، لا بديلاً عن الإصلاح السياسي أو العدالة أو الخدمات. فالغاية ليست أمننه العمارة، وإنما الاعتراف بأن الأمن المستدام يحتاج أيضاً إلى مجتمع يستطيع أن يرى نفسه جزءاً من مكان وتاريخ ومستقبل مشترك.

سادسا: نحو سياسة عراقية للهوية العمرانية

إذا كان التشظي الراهن ناتجاً جزئياً عن تراجع قدرة الدولة على تنظيم المجال، فإن الحل ليس العودة إلى المركزية القديمة أو فرض طراز معماري رسمي المطلوب هو تحول أساسي من مركزية النموذج إلى مركزية القواعد، أي أن تضع الدولة المبادئ والمعايير العامة، بينما تترك للمدن والمعماريين مساحة واسعة لإنتاج التعبيرات المحلية المختلفة.

ويبدأ ذلك بإعداد إطار وطني للهوية العمرانية يربط بين جودة التصميم والبيئة والمناخ، والذاكرة والمجال العام، والاستدامة والخصوصيات المحلية، ويتفرع عنه دليل وطني

للتصميم الحضري يعالج علاقة المبنى بالشارع، والأرصفة، والظل، والتشجير، والإعلانات، والواجهات، وكفاءة الطاقة، والمساحات المفتوحة، لكن هذا الدليل لا ينبغي أن يحدد شكل المبنى، بل المبادئ التي تحكم علاقته بالمدينة.

وفي المقابل ينبغي إعداد أدلة محلية للمدن الكبرى، فالبصرة تحتاج إلى قواعد تستجيب للماء والرطوبة والنخيل، والنجف إلى طبيعة مدينتها التاريخية والدينية، والموصل إلى موادها ونسيجها، وبغداد إلى علاقتها بدجلة وأحيائها الحديثة والتاريخية. والقاعدة هنا أن تكون المبادئ عراقية، والتعبير محلي.

كما ينبغي أن تبدأ الدولة بنفسها، برفع جودة تصميم المدارس والجامعات والمستشفيات والمحاكم والمكتبات والمباني الحكومية، فالمبنى العام أحد أكثر الوسائل المباشرة التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في البيئة العمرانية، ويمكن اعتماد المسابقات المعمارية للمشروعات العامة المهمة، بحيث لا يُحسم التصميم على أساس الكلفة وحدها، وإنما تدخل الجودة والملاءمة البيئية والعمرانية ضمن معايير الاختيار.

وتحتاج المدن كذلك إلى إعادة الاعتبار للساحات والحدائق والأرصفة والواجهات النهرية، ولا سيما أن دجلة والفرات وشط العرب تمثل عناصر أساسية في الذاكرة والجغرافيا العراقية، بينما حُرم الجمهور من أجزاء واسعة من واجهاتها، أو جرى التعامل معها بوصفها أراضي استثمارية أكثر من كونها فضاءات عامة.

كما ينبغي الانتقال من حماية المبنى التراثي المنفرد إلى حماية النسيج الحضري، لأن قيمة المكان قد تكمن في الشارع والسوق والارتفاعات والعلاقة بين الأبنية بقدر ما تكمن في المبنى الأثري نفسه، ومن الضروري كذلك إعادة الاعتبار للمواد المحلية والملائمة للمناخ، لا بهدف استعادة العمارة القديمة، وإنما لتطوير استخدامها بصورة معاصرة، فالطابوق،

مثلاً، لا ينبغي أن يُستخدم لأنه تراثي، وإنما عندما يكون مناسباً للبيئة وقابلاً للتطوير تقنياً وجمالياً.

وتحتاج السياسة إلى لجان محدودة الصلاحيات لمراجعة التصميم الحضري للمشروعات الكبرى والمواقع الحساسة، وإلى أرشيف وطني يوثق العمارة العراقية، بما فيها عمارة القرن العشرين التي تتعرض أجزاء مهمة منها للهدم قبل أن يُعترف بقيمتها. كما ينبغي ربط الجامعات بالمدن بصورة أكبر، وتحويل دراسة العمارة العراقية من مادة تاريخية إلى مورد للتصميم المعاصر، فالهوية الحية ليست التي تمنع التغيير، وإنما التي تستطيع أن تتغير من دون أن تفقد قدرتها على التعرف إلى نفسها.

الخاتمة

انطلقت الورقة من ملاحظة معمارية تقود إلى مسألة تتعلق بطبيعة الدولة نفسها، فحين كانت بغداد مركزاً كثيفاً للسلطة والثروة والنخب والاتصال بالعالم، لم تكن تصدر القرارات الإدارية إلى بقية العراق فقط، وإنما أنتجت نماذج للحياة والعمارة انتقلت، بدرجات متفاوتة، إلى المحافظات.

ولم يكن هذا التشابه نتيجة سياسة رسمية للهوية العمرانية، بل أثراً جانبياً لعملية أوسع تمثلت في بناء الدولة المركزية وتوحيد المجال الوطني، لكن الحروب والعقوبات، ثم تحولات ما بعد عام 2003، أضعفت الآليات القديمة لإنتاج هذا المشترك. وأصبحت المدن أكثر اتصالاً بالعالم وأكثر خضوعاً للسوق، في الوقت الذي تراجعت فيه قدرة الدولة على التنظيم والتخطيط وإنتاج النموذج.

ولا تستدعي مواجهة هذه الحالة استعادة المركزية العمرانية القديمة، فالعراق لم يكن ولن يكون طرازاً واحداً، إن هويته العمرانية هي وحدة متعددة الطبقات تضم اختلاف بغداد والنجف والموصل والبصرة وأربيل والناصرية وغيرها، لذلك ينبغي أن تتحول وظيفة الدولة من فرض النموذج إلى تنظيم التعدد: حماية الذاكرة، وتحسين المجال العام، ووضع قواعد الجودة، وتشجيع العمارة المتصلة بالمناخ والمكان، وإنتاج مبانٍ عامة ذات قيمة.

ولا تكمن المشكلة الأساسية في أن العراق يفتقر إلى الهوية؛ بل في ضعف قدرته المؤسسية على إنتاج تعبير معاصر عنها، فالغاية ليست أن تبدو المباني عراقية بسبب الأقواس والزخارف التي تضاف إليها، وإنما أن تكون عراقية لأنها نبتت من المكان، واستجابت لبيئته، واحترمت ذاكرته، وأضافت طبقة جديدة إلى تاريخه.

التوصيات

1. إعداد إطار وطني للهوية العمرانية العراقية يحدد المبادئ المشتركة من دون فرض طراز موحد.
2. إعداد دليل وطني للتصميم الحضري، يقابله تطوير أدلة محلية لبغداد والبصرة والموصل والنجف وأربيل وغيرها وفق خصائص كل مدينة.
3. اعتماد قاعدة (مركزية القواعد ومحلية التعبير) أساساً للسياسة العمرانية.
4. رفع معايير تصميم المباني العامة، خصوصاً المدارس والجامعات والمستشفيات والمحاكم والمؤسسات الحكومية.
5. اعتماد المسابقات المعمارية للمشروعات العامة الكبرى وذات القيمة الرمزية.
6. إطلاق برنامج وطني لتطوير الساحات والحدائق والأرصفة والواجهات النهرية بوصفها فضاءات مشتركة للمواطنين.
7. الانتقال من حماية المباني التراثية المنفردة إلى حماية النسيج والمشهد الحضري التاريخي.
8. إدخال الاستجابة للمناخ وكفاءة الطاقة والمواد المحلية ضمن معايير الهوية العمرانية الجديدة.
9. تنظيم الواجهات والإعلانات والمشروعات الكبرى في المناطق الحساسة من خلال قواعد تصميم حضري واضحة.

10. إنشاء أرشيف وطني للعمران العراقي يوثق العمارة التقليدية وعمارة الدولة الحديثة وعمارة القرن العشرين.

11. ربط كليات العمارة والتخطيط بالبلديات والمحافظات، وتشجيع دراسة المدن العراقية بوصفها مصدراً للحلول المعاصرة.

12. تنفيذ مشروعات نموذجية في عدد من المحافظات قبل التوسع في تطبيق السياسة، بحيث تقدم أمثلة عملية على عمارة عراقية معاصرة لا مجرد عمارة تراثية مقلدة.

وتستند هذه التوصيات في مجموعها إلى فكرة واحدة: ليس مطلوباً من الدولة أن تبني العراق كله، بل أن تستعيد قدرتها على وضع القواعد التي تجعل ما يبنيه العراقيون امتداداً لمدنهم ومجتمعهم، لا قطيعة جديدة معهما.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org